



سلطة النقد الفلسطينية

سلطة النقد الفلسطينية

احسبها صح وطور حياتك

سلطة النقد رقابة وحاكمية

نحو جهاز مصرفي آمن ومستقر

سلطة النقد الفلسطينية:

رام الله:

هاتف: +970 2 2415250 - فاكس: +970 2 2409922 - ص.ب: 452

غزة:

هاتف: +970 2 2825713 - فاكس: +970 2 2844487 - ص.ب: 4026

الموقع الإلكتروني: www.pma.ps

احسبها  
صح  
وطور حياتك

## مجلس إدارة سلطة النقد:

يتكون المجلس من تسعة أعضاء برئاسة المحافظ وعضوية كل من نائب المحافظ، ممثل عن وزارة المالية، وستة من كبار المتخصصين في الشؤون المصرفية والمالية والاقتصادية والقانونية، على أن لا يكون أي منهم عاملاً في قطاع المصارف.

## الهيكل التنظيمي لسلطة النقد:

يتكون الهيكل التنظيمي الجديد لسلطة النقد من ثلاث مجموعات رئيسية:

- مجموعة الاستقرار النقدي المسئولة عن صياغة وتنفيذ السياسة النقدية التي تساعد على تحقيق الاستقرار المحلي للأسعار.
- مجموعة الاستقرار المالي التي تتكون من دائرة الرقابة والتفتيش على المصارف ودائرة نظام المدفوعات.
- المجموعة الإدارية المسئولة عن توفير وتنفيذ المهام المساندة والمساعدة في تطبيق أهداف سلطة النقد.
- إضافة إلى مجموعة من الوحدات والمكاتب ذات مهام تخصصية محددة وهي: الاستشارات القانونية، والتظلمات، والتدقيق الداخلي.

## رأي المؤسسات الدولية بأداء سلطة النقد:

أشاد البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في عدد من التقارير الصادرة عنهما بالتطور المميز والمستمر في سلطة النقد على صعيد العمل وأداء الدوائر، خصوصاً تلك الدوائر الأساسية ذات العلاقة بالاستقرار النقدي والمالي، والدوائر المساندة الأخرى. وقد اعتبرت التقارير هذا التطور نموذجاً يحتذى به من قبل البنوك المركزية في المنطقة كلها.

## لمحة تاريخية:

تأسست سلطة النقد الفلسطينية في العام 1995 كمؤسسة مستقلة في ظل عدم وجود بنك مركزي فلسطيني، وفي العام 1997 أصدر المجلس التشريعي الفلسطيني قانوناً يدعم وجود سلطة النقد ويساعدها على ضمان سلامة العمل المصرفي، والحفاظ على الاستقرار النقدي وتشجيع النمو الاقتصادي في فلسطين.

## رؤية سلطة النقد:

تسعى سلطة النقد الفلسطينية إلى أن تصبح البنك المركزي لدولة فلسطين المستقلة ذات السيادة، وأن تكون في طليعة المصارف المركزية الإقليمية والدولية في مجال تحقيق الاستقرار النقدي والمالي والنمو الاقتصادي.

## رسالة سلطة النقد:

المحافظة على جهاز مصرفي متكامل قادر على النهوض بالاقتصاد الوطني والمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية وديمومتها، وذلك لتحقيق الاستقرار المالي وجذب الاستثمار الداخلي والخارجي، وإيجاد بيئة اقتصادية تؤدي إلى إصدار العملة الوطنية الفلسطينية.

## أهداف سلطة النقد:

- تعزيز الثقة المحلية والدولية بسلطة النقد الفلسطينية وبالنظام المصرفي الفلسطيني.
- تعزيز العلاقة مع الجهاز المصرفي وغيره من المؤسسات الخاضعة لرقابة سلطة النقد، من أجل توفير البيئة الإدارية وتشجيع المؤسسات المالية على تطوير الخدمات التي تقدمها.

- تنظيم، وترخيص، وتسجيل، ومراقبة المصارف ومؤسسات الإقراض المتخصصة العاملة في فلسطين، وكذلك المتعاملين بالصراف الأجنبي.
- إدارة ومراقبة نظم تسوية المدفوعات والسندات بما يكفل فعاليتها وسلامتها.
- المساهمة في تقليل الجريمة المالية، ومنع الخداع والغش وغسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- بناء العلاقات التعاونية مع السلطات الرقابية الأخرى لتشجيع النمو وديمومته.
- إصدار وإدارة العملة الفلسطينية ذات الصفة القانونية.
- تنظيم العمل المصرفي في فلسطين وضمان أمنه، والحفاظ على الاستقرار النقدي.

## إستراتيجية سلطة النقد:

- استكمال بناء التشريعات والأنظمة والقوانين الداعمة لعمل سلطة النقد والجهاز المصرفي الفلسطيني.
- وضع الإستراتيجية المناسبة لمراقبة مختلف القطاعات المالية الخاضعة لرقابة سلطة النقد.
- تطبيق أفضل المعايير والممارسات الدولية في مجال الرقابة والإشراف على القطاعين المصرفي والمالي الخاضعين لرقابة سلطة النقد.
- توفير بيئة مناسبة لتحقيق استقرار الأسعار والاستقرار المالي، وذلك من أجل دعم الاستثمار والنمو الاقتصادي والاجتماعي.
- تطوير نظام حديث، وآمن، وفعال لتسوية المدفوعات في القطاع العام والخاص.
- تأمين احتياجات المصارف من السيولة المالية.

## مهام سلطة النقد:

- الحفاظ على جهاز مصرفي آمن ومضمون.
- إدارة السياسة النقدية والحفاظ على الاستقرار النقدي والاقتصادي.

- الرقابة والإشراف على المصارف ومدى امتثالها للقوانين والتعليمات.
- تنظيم ومراقبة مهنة الصرافة والشركات المالية، وإصدار التراخيص اللازمة.

## البيئة التشريعية لعمل سلطة النقد:

تتألف البيئة التشريعية لعمل سلطة الجوانب التالية:

### قانون سلطة النقد:

صدر قانون سلطة النقد عام 1997، محدداً بدوره أهداف ومهام السلطة بشكل واضح، إضافة إلى تحديده لصلاحيات كل من مجلس إدارة سلطة النقد والمحافظ، والعلاقة مع السلطة الوطنية، والعلاقة مع المصارف.

### قانون المصارف:

صدر قانون المصارف عام 2002، بهدف منح سلطة النقد صلاحيات تنظيم العمل المصرفي في فلسطين المتعلق في ترخيص المصارف، وتحديد الأعمال المصرفية المسموح بها والأعمال المحظورة، إدارة المصارف، وأسما المصارف والاحتياطات، المخالفات والعقوبات.

### قانون غسل الأموال:

صدر قانون غسل الأموال في العام 2007، ويحدد الجرائم المصنفة كجرائم غسل أموال، ويحدد آليات معالجة أية مخالفات يتم الكشف عنها.

### نظام ترخيص ورقابة مهنة الصرافة:

صدر نظام ترخيص ورقابة مهنة الصرافة في العام 2008، ويحدد كيفية ترخيص وتنظيم مهنة الصرافة في فلسطين.

### تعليمات سلطة النقد:

تصدر سلطة النقد -بموجب صلاحياتها القانونية- تعليمات لتنظيم العمل المصرفي في فلسطين، وهذه التعليمات متوفرة على الموقع الإلكتروني لسلطة النقد.